

الرئيسيين لمحاولة إحراز تقدم في القضية... وفي هذا المجال، رحبت باقتراحات الأمير فهد التي اعتبرها واحدة من العناصر الأكثر ايجابية في السنوات الأخيرة وإني اتحفظ في مناقشة النقاط الثماني التي تضمنتها، وكل من هذه النقاط ستكون موضع بحث أثناء الزيارة التي سأقوم بها للعربية السعودية في غضون ٤٨ ساعة. كذلك اعتبر هذه المبادرة أكثر المبادرات أهمية في السنوات الأخيرة على رغم مألدي من تحفظات على هذه النقطة أو تلك...».

وفي ١٩٨١/٩/٢٨، قام ميتران بزيارة الملكة العربية السعودية؛ حيث صرح في مؤتمر صحافي بأن محادثات الطائف سمحت له بأن يرى «بصورة أكثر وضوحاً ماهي حقوق الشعب الفلسطيني»؛ كما أعلن أن مشروع فهد «يشكل نقطة الانطلاق لمفاوضات قد تؤدي إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط».

وفي ١٩٨١/١٠/٢٥، صرح ميتران أن «فرنسا ترغب في المساهمة في القوة متعددة الجنسية التي ستوضع في سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي في نيسان [أبريل] المقبل...».

وبتاريخ ١٩٨١/١٠/٢٦، أعلن كلود شيسون، في مؤتمر صحافي، أنه يؤيد المساهمة الأوروبية في سيناء ويعتقد أن «إرسال قوات إلى سيناء هو الجسر المنطقي بين اتفاقي كامب ديفيد، اللذين وصلا إلى نهايتهما، ومشاريع السلام في الشرق الأوسط ومنها المشروع السعودي الذي تؤيده فرنسا...».

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٦، استعمل الرئيس الفرنسي حق النقض (الفيتو) ليمنع أعضاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية المجتمعين في مؤتمر لندن، من إصدار تصريح جديد عن الشرق الأوسط أرادوا أن يتابعوا فيه بيان البنديقية الصادر في ١٩٨٠/٦/١٢.

وأثناء زيارته لاسرائيل، وخلال المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع وزير الخارجية الاسرائيلي بتاريخ ١٩٨١/١٢/٧، أعلن كلود شيسون أنه «لن تكون هناك مبادرة أوروبية في الشرق الأوسط». وفي حديث أدلى به لإذاعة اسرائيل قال: «أن لاشيء يمنع بيع اسرائيل أسلحة فرنسية»، كما انتقد اعلان البنديقية ووصفه بأنه «خاطيء وسخيف».

ذاك، هي التجذث بلغة واحدة مع الجميع، والتقدم بمقترحات واحدة... المطلوب أن تكون لفرنسا سياسة مفيدة في هذه المنطقة من العالم، وهذه السياسة ليس لها سوى صوت واحد؛ وهي، بالنسبة إلى اسرائيل: ان القانون الدولي الذي اعترف بوجود اسرائيل لا يمكن أن يحرمها من الوسائل التي تضمن هذا الوجود ومنها الحدود الامنة المعترف بها... وفرنسا من جهتها ستفرض كل ما يهدد وجود اسرائيل في اطار هذه الحقيقة التي اعترف بها القانون الدولي، أما بالنسبة إلى النزاع، فإنه في ذهن البعض يتناول وجود اسرائيل. اننا من جهتنا لن نستطيع أن نتعامل مع أي طرف يدافع عن هذا المبدأ، ان النزاع يدور في الحقيقة، كما يراه كثيرون، حول الأراضي التي تقع تحت إدارة اسرائيل منذ حرب الأيام الستة. وباختصار هل يأمل الشعب الفلسطيني في أن يضم وطنه المقبل الأراضي المعترف بها لاسرائيل، هذا غير وارد، أما هل تكون للشعب الفلسطيني أرض تصير له وطناً ويقم عليها هيكلية الدولة التي يختارها؟ لقد أجبت نعم، لقد قلت ذلك في تل-أبيب والقدس، كذلك دافعت عن حق اسرائيل في الوجود في الجزائر والقااهرة... أما القاعدة الثانية التي تحكم سياستي، فهي أنني رفضت أن أختار بين طريق وآخر، أي طريق الحل الشامل أو طريق الاتفاقات الثنائية. اني أخذ بهذا وذاك، إذا أمكن تحقيق السلام عن طريق الاتفاقيات الثنائية فإنني معها وهذا ما دفعني إلى تأييد كامب ديفيد... ولكن إذا لم تسمح هذه الاتفاقات بحل مجمل المشكلة فهذا لا يعني أنه يجب ادانتها... أما بالنسبة إلى الطريق (الاتفاق) الشامل، فقد قلت في قمة اللوكسمبورغ لزملائي في الأسرة الأوروبية: إذا كان هدفكم كما هو هدفنا، التوصل إلى اتفاق شامل، فإن هذا أمر مفروغ منه وهو دعوة الجميع إلى الطاولة بمن فيهم الفلسطينيون، لكن الاصرار على ذلك كمنهج يعني الرفض سلفاً لكل الطرق الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة... لقد وافقت على اتفاقي كامب ديفيد أما إذا ظهر أن الاتفاقين وصلا إلى حدودهما وأن توسيع مجالتهما الديبلوماسية يصطدم بعقبة، فعلياً أن نبحت عن وسائل أخرى. وفي هذا الاطار، فإن فرنسا ستقوم بكل الخطوات وتلتقي المسؤولين